

# رسالتان في البداء

تأليف

آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي  
والعلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي

إعداد

السيد محمد علي الحكيم

## فهرس المطالب

- مقدمة الإعداد
- مسألة في البداء
- البداء في التكوين
- فهرس المصادر
- تأليف العلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي
- تأليف آفة الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي



## مقدمه الاعداد

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة و أتمّ التسليم على خير خلقه، محمد و آله الطيّبين الطاهرين، لا سيما بقيّة الله في الأرضين، عجل الله تعالى فرجه الشريف. الكلّ يعلم ما للأمر العقائدية من اهمية في بناء فكر الفرد المؤمن و مبادئه، ويستتبعها وجوده الخاصّ من خلال المواقف التي يتخذها كلّ يوم في خضمّ التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة التي تسود العالم اليوم. ومن تلك الأمور التي امتازت به الإمامية عن غيرها — تبعاً لكتاب الله وسنة رسوله الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم — هو القول بالبداء.

الصفحة

٨

مما جعل بقيّة الفرق التي لم تتخذ مدرسة أهل البيت عليهم السلام منهجاً لها، جعلها تشنّع على الإمامية عقيدتهم هذه، تجاهلاً أو جهلاً بأدلتهم عليها. ولو أنهم كلّفوا أنفسهم جهداً قليلاً، و بحثوا في ما كتبه علماء الإمامية في البداء و مفهومه، لوجدوا أنّ الحقّ معهم.

ولذلك انبرى علماء الإمامية للردّ على افتراءات المفترين و شبهات المبطلين، فأدعوا موسوعاتهم الحديثية ما ورد في البداء من روايات عن العترة الطاهرة عليهم السلام، وكتبوا فيه فصولاً ومباحث خاصة في كتبهم الكلامية والعقائدية و غيرها، كما أفردوا له كتباً و رسائل خاصة، فلا يكاد يخلو أيّ كتاب ألف في العقائد أو الكلام — وربما في غيرها — من البحث في البداء.

فقد أحصى الشيخ آقا بزرك الطهراني رحمه الله في موسوعته القيمة «الذريعة» نحواً من ٣٠ كتاباً أو رسالة مستقلة صنّفت في هذا المجال، توضيحاً لمفهومه العقائدي و ما المراد منه، أو دفاعاً عن الاعتقاد به، وردّاً للشكوك والشبهات المحاكة حوله (١).

وإذا أضفنا إلى ما تقدّم كتباً و رسائل أخرى قد ألّفت في نفس الموضوع، في الفترة التي تلت إتمام تأليف «الذريعة» أو

(١) انظر: الذريعة ٥٧-٥١/٣ رقم ١٣١-١٥١ و ١٢٧/١١ رقم ٧٩٠ و ٨٧/٢٦ رقم ٤١٩.

مما فات الشيخ الطهراني تسجيله فيها، لكان العدد المحصى غير هذا. أمّا إذا حاولنا استقصاء ما كتب عن البداء - كفصول و بحوث - ضمن الكتب المختلفة، لكان إحصاء ذلك أمراً عسيراً. من ذلك كلّه يظهر مدى اهتمام علمائنا بأمر البداء لدقّة مطلبه و حساسيته، و هذا ما سيّضح من الرسالتين الآتيتين إن شاء الله تعالى.

### المؤلفان:

نحن نقف اليوم أمام علمين من جهاذة أعلام علمائنا الإمامية في القرن الأخير، رضوان الله عليهم، فقد كانا مصداقاً حقيقياً لما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام حينما سأله معاوية بن عمّار قائلاً: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم، يبيث ذلك في الناس، و يشدّده في قلوبهم و قلوب شيعتكم، و لعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الراوية، أيهما أفضل؟

قال: الراوية لحديثنا، يشدّد قلوب شيعتنا، أفضل من ألف عابد (٢).

(٢) الكافي ٢٥/١ ح ٩، و قد نقل شيخ الإسلام العلامة المجلسي ما بمعناه عن مصادر شتى في بحار الأنوار ٢٥-١/٢ ح ٩٢-١ باب «ثواب الهداية والتعليم، و فضلها و فضلها، و فضل العلماء، و ذمّ إضلال الناس».

و هما:

### ١ - العلامة المجاهد آية الله الشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢ هـ)

الذي ما فتى يقارع الفرق الباطلة و الأفكار الهدامة، و يدكّ حصونها و يفنّد مزاعمها و مفترياتها، فبرع في ردّ كيدهم و دحض أبا طيلهم، فكان أكثر من نصف مجموع ما جاد به يراعه الشريف - الذي تجاوز الخمسين مصنفاً - هو في مجال العقائد، و البقية في الفقه و الأصول و التفسير و غيرها.

فكان من الأفضال الذين يندر وجودهم في الأزمان ممّن حامى و ذبّ عن قدس الشريعة و المذهب؛ قدّس الله نفسه الزكية، و نور مرقدته، و جعل الجنة مأواه (٣).

## ٢- آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣هـ)

الذي كان نجماً لامعاً في سماء المرجعية الدينية و الحوزات العلمية، فربى و تخرّج على يديه- في غضون أكثر من ستين سنة من التدريس و الإفادة - مئات من العلماء و الأفاضل و المجتهدين، فصار منهم من هو مرجع تقليد للشيعه اليوم، و منهم المتخصّصين في شتى علوم المعرفة، كفقهاء و محقّقين و باحثين و مفكرين و خطباء و مرشدين و أساتذة

(٢) لمزيد الاطلاع على ترجمة - قدّس سرّه - انظر على سبيل المثال: أعيان الشيعة ٢٥٥/٤، نقيب البشر في القرن الرابع عشر ١/٣٢٣ رقم ٦٦٣، الكنى و الألقاب ٨٣/٢ رقم ٥، الأعلام ٧٤/٦.

الصفحة

١١

أكفاء في الحوزات العلمية.

فهو بحق أستاذ الفقهاء والمجتهدين، وزعيم الحوزات العلمية، و مروج الشريعة في العقود الأخيرة، إذ لا تكاد تجد قضية من القضايا أو مسألة من المسائل لم يكن له فيها رأي، مع الدقّة في العرض و القوه في الاستدلال و المبني؛ قدّس الله روحه الطاهرة، و نور مضجعه، و جعل الجنة مآله و مثواه (٤).

### الرسالتان... و منهج العمل فيهما

هما من أفضل ما كتّب في «البداء» فهما بعيدتان عن الاختصار المخلّ، و التطويل المملّ، و هما على قصرهما تغنيان الباحث عن الحق عن غيرهما، ممّا يثبت و يؤكّد منزلة المؤلفين العلمية السامية، فقد كتبتا بأسلوب واضح جليّ، و بنيتا على استدلال جميل ظاهر، و لم تشحنا بالاصطلاحات العلمية و التعبيرات الغامضة التي لا يفهمها الكثيرون، و قد استقصى المؤلفان - قدّس الله سرهما - فيهما كلّ جوانب المسألة، و لم يتركا تساؤلاً إلا و أجابا عنه بالدليل القويّ المقنع.

### أما الرسالة الأولى،

فهي للشيخ البلاغي عطر الله مرقدّه، كان قد حرّرها جواباً عن استفسار ورد إليه عن البداء.

(٤) لمزيد الاطلاع على ترجمته - قدّس سرّه - انظر على سبيل المثال: معجم رجال الحديث ١٧/٢٢ رقم ١٤٦٩٧، نقيب البشر في القرن الرابع عشر ٧١/١ رقم ١٦٤.

كانت قد نشرت لأول مرة في أواسط الخمسينات من هذا القرن الميلادي، باسم: «مسألة في البداء» في آخر المجموعة الرابعة من سلسلة «نفائس المخطوطات» التي كان يصدرها في بغداد الشيخ محمد حسن آل ياسين. فأعدت العمل عليها بما يناسب عصرنا الحالي من الإخراج الفني، مثل توزيع النصّ و الاستفادة من علامات الترقيم الحديثة، و تخريج الروايات اعتماداً على مصادرها الأصلية، فأدرجت هذه في الهامش مع توضيحات أخرى. أمّا تعضيد الروايات الواردة فيها بمصادر أخرى، فقد استغنيت عنه في هذه الرسالة بما جاء منه في الرسالة الثانية، فمن لم يرو غليله إجمال الرسالة الأولى انتقل إلى الثانية؛ لأنها أكثر تفصيلاً. إذ أنني لم أقدم الأولى على الثانية إلا لأنها أقدم تاريخاً، و أصغر حجماً؛ ولأنّ الشيخ البلاغي كان أستاذ السيّد الخوئي في علم الكلام، رحمهما الله رحمة واسعة.

### أمّا الرسالة الثانية

، فهي إحدى فصول كتاب «البيان في تفسير القرآن» للسيّد الخوئي طيب الله مضجعه، تحت عنوان: «البداء في التكوين» كتبه استطراداً لمبحث «النسخ في التشريع» فاستلقتها منه، و أعدت العمل عليها كما مرّ أنفاً. وقد تصرفت بالفقرة التي سبقت تمهيد السيّد الخوئي بما يناسب جعل الفصل المستلّ كرسالة مستقلة، و وضعت

ذلك بين معقوفتين [ ] .

كما أعدت ترتيب و صياغة التخريجات في هوامشها، إذ ربما نقل السيّد الخوئي - قدس سره - الرواية بالواسطة لا من المصدر الأصلي، و ذلك بإحالتها على مصادرها الأصلية أولاً، و أثبت ما تضمّنته من اختلافات، و من ثمّ ألحقت بها المصادر الوسيطة، كالجوامع الحديثية: بحار الأنوار و الوافي، و اعتمدت في ذلك كلّ على الطبعة الجديدة للمصادر؛ لأنها أكثر تداولاً، و أيسر تناولاً. و أبقيت على التخريجات القديمة كما هي، التي ربما اعتمد فيها السيّد الخوئي على الطبعة الحجرية، و جعلتها بين قوسين ( ) محافظة على الأصل من ناحية، و ليستفيد

منها من يمتلك تلك الطبعات من المصادر من ناحية أخرى؛ و ليكون الجمع أتم و أكمل، كما إنني لم أدقق في صحة هذه التخريجات، لعدم توفر تلك الطبعات لدي، و لذلك لم أدرجها في قائمة المصادر، كما وقد أشرت في الهامش إلى ما كان منقولاً منه بالواسطة.

كما أدرجت تخريجات الآيات الكريمة في الهامش بدلاً عن إلحاقها بها في المتن كما كانت عليه في السابق.

ثم إن السيد الخوئي كان قد أحال على ثلاث تعليقات في آخر كتابه، فأدرجتها في محالها من الهامش.

كما أضفت بعض الهوامش التوضيحية، فما كان منه

---

الصفحة

١٤

مستقلاً ألحقت به حرف (م) وما كان منه ملحقاً بالهامش الأصلي جعلته بين معقوفتين [[ وألحقت به حرف (م) أيضاً، ليعلم أنه مما ليس في الأصل، فهو مضاف مزيد، أما ما كان في ثنايا الهامش فاكتفيت بجعله بين المعقوفتين [ ] لتمييز عما كان في الأصل.

فكل ما في الهوامش هو منه قدس سره، إلا ما كان بين معقوفتين [ ] أو ملحقاً به حرف (م).. فأصبحت الهوامش هي هي، و هي غيرها.

### في الختام:

ما كان عملي هذا إلا خدمة للحق ابتغاء مرضاة الله تبارك و تعالی، و ما هو إلا من منه وفضله، عسى الله أن ينفع به، فهو ولي ذلك، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

والحمد لله أولاً و آخراً

٩ ربيع الاول ١٤١٤ هـ

ذكرى اليوم الاول من إمامة الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف

محمد علي الحكيم / قم المشرفة

## مسألة في البداء تأليف العلامة المجاهد آية الله الشيخ محمد جواد البلاغي

بسم الله الرحمن الرحيم  
وله الحمد و هو المستعان

انّ الله جلّ شأنه قد اقتضت حكمته و لطفه بعباده - في دلالتهم على مقام إلهيته في علمه و قدره و إرادته - أن يجعل نظام العالم - في أحواله و أدواره و مواليدته - مبنياً - نوعاً - على قوانين الأسباب و التسبيب في المسببات، المرتبطة بالغايات و الحكم، و الدالّة على قصدها.

و هو الخالق للسبب و المسبب، و الجاعل للتسبيب، و بيده الأسباب و تسبباتها، في وجودها و بقائها و تأثيرها، و تحكيم بعضها على بعض، فقد يعدم السبب، و قد يبطل

تأثيره، و قد يمنع تأثيره بسببٍ آخر، و قد يعدم ما يحسب الناس أنه موضوع القانون المقرر و يقيم غيره مقامه.

و هذا هو مقام البداء و المحو و الإثبات، و هو - جلّ شأنه - عالم منذ الأزل بما تؤدي إليه مشيئته من المحو و الإثبات، و هذا العلم هو (ام الكتاب) (١).

### فالمحو

انما هو لما له نحو ثبوت بتقدير الأسباب و تسبباتها، و سيرها في التسبيب. و على ذلك يجري ما روي في أصول الكافي في صحيفة هشام و حفص، عن ابي عبدالله عليه السلام:



[و] (٣) هل يمحي إلا ما كان ثابتاً؟!... الرواية (٣).

إذ لا يعقل محو ما هو ثابت الوقوع بعينه في علم الله و أم الكتاب.  
و أما كون المراد من المحو هو إفناء الموجود، و من الإثبات إيجاد المعدوم أو  
إبقاء الموجود - كما ذكر في صدر السؤال (٤)-:

### فيدفعه أولاً:

أنه خلاف ظاهر الآية الكريمة و سوقها؛ لأنّ

١- سورة الرعد ١٣: ٣٩

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ١/١٤٤ ح ٢، و تتمته: و هل يثبت إلا ما لم يكن؟!

٤- يشير المؤلف - نور الله مرقده - إلى ورود سؤال عن البداء إليه، و إلى تحرير هذه  
الرسالة جواباً عن ذلك السؤال.

الصفحة

١٩

استعمال المحو مقابلته بأَم الكتاب إنما يناسب مقام التسجيل والكتابة، التي هي  
كناية عن التقدير والتسجيل بسير الأسباب - وإن كان نوعياً-.  
و لا يناسب في المقام إفناء العين الموجودة، مضافاً إلى أنه عند إرادة الإفناء لا  
يبقى لقوله تعالى: **(وعنده أم الكتاب) (٥)** معنىً تأسيسيّ ترتبط به أطراف الكلام في  
الآية، و يناسب ذكر المحو والإثبات، كما لا ينبغي أن يخفى.

### و يدفعه ثانياً:

احتجاج الإمام عليه السلام بهذه الآية للبداء، وكذا الكثير من استشادات الأئمة  
بهذه الآية.

\*\*\*

### و أما البداء

فهو بمعنى الظهور. مأخوذ من: بدا يبدو بدواً و بُدُوّاً و بداءةً وبداءً و بدوءاً، فيقال:  
فلان بدا له في الرأي، أي ظهر له ما كان مخفياً عنه، و فلان برز فبداله من  
الشجاعة ما كان مخفياً عن الناس (٦).

فمعنى بدا في المثالين واحد، ولكن الاختلاف فيهما جاء من ناحية اللام و ربطها  
للظهور.

٥- سورة الرعد ١٣: ٣٩.

٦- أنظر مادة بدا من: لسان العرب ١٤/٦٥ و الصحاح ٦/٢٣٧٨.

### فالبداء المنسوب إلى الله جلّ شأنه

إنما هو بمعنى المثال الثاني. أي: ظهر لله من المشيئة ما هو مخفي على الناس، و على خلاف ما يحسبون.  
هذا ما يقتضيه العقل.  
و يشهد له من صريح الأحاديث ما رواه في أصول الكافي في صحيح عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام:  
ما بدا الله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له (٧).  
و رواية عمرو بن عثمان، عنه عليه السلام:  
إن الله لم يبدُ له من جهل (٨).  
و صحيحة فضيل - الآتية - عن أبي جعفر عليه السلام.  
و صحيفة منصور بن حازم: سألت أبا عبدالله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟  
قال عليه السلام: لا من قال هذا فأخزاه الله.  
قلت: رأيت ما كان و ما هو كائن إلى يوم القيامة، أليس في علم الله؟!  
قال عليه السلام: بلى، قيل أن يخلق الخلق (٩).

(٧) الكافي ١/١١٤ ح ٩.  
(٨) الكافي ١/١١٥ ح ١٠.  
(٩) الكافي ١/١١٥ ح ١١.

### أقول:

و إنَّ قوله تعالى: **(يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتُ وَ عِنْدَهُ أَمَّ الْكِتَابِ)** (١٠) ينادي بأنَّ مقام المحو و الإثبات هو غير مقام أم الكتاب، و علم الله المكنون، و مشيئته و إرادته الأزلية.  
بل هو في مقام الظاهر في سير الأسباب و تسبباتها.  
فقد تقتضي مشيئته - جلَّ اسمه - أن يمنع أسباب البقاء و طول العمر عن الزاني و قاطع الرحم، و قد يمنع الأسباب المهلكة عن واصل الرحم و المتصدِّق و الداعي

مثلاً؛ فيمحو في هذه الموارد ما جعله لنوع الأسباب من التسبيب، و قد لا يمحوه في بعض الموارد لحكمة أخرى، فيكون قد أثبتته، أي أبقاه ثابتاً.

و قد يراد من قوله تعالى: **(يُثَبِّتُ)** أنه يثبت حين المحو خلاف المحو، والله العالم. قد كان الناس يحسبون أنّ إسماعيل بن الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لما عملوه من أنّ الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهة؛ و لأنّ الغالب في الحياة الدنيا وأسباب البقاء أن يبقى إسماعيل بعد أبيه عليه السلام، فبدا و ظهر بموت إسماعيل أنّ الإمام هو الكاظم عليه السلام؛ لأنّ عبدالله كان ذا عاهة، فظهر الله (١١) و بدا للناس ما هو في علمه المكنون.

١٠- سورة الرعد ١٣: ٣٩.  
(١١) أي: من الله.

الصفحة  
٢٢

و كذا في موت محمد بن الهادي عليهما السلام، حيث ظهر للشيعة أنّ الإمام بعد الهادي و الحسن العسكري عليه السلام. و هذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي أحدثه الله بموت محمد، كما قال الهادي للعسكري عليهما السلام عند موت محمد: أحدث الله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً (١٢). فالإمامة ثابتة للكاظم و العسكري منذ الأزل، و قد جاء في الأحاديث البالغة حدّ التواتر - أو ما يقاربه - عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة ممّن هو قبل الكاظم و العسكري عليهم السلام ما يتضمن النصّ على إمامتهما في جملة الأئمة عليهم السلام، و قد ذكرنا [نا] (١٣) بعض هذه الأخبار بنحو الإشارة إليها في كتاب نصائح الهدى (١٤).

و إلى ما ذكرناه في معنى البداء و المحو يرشد ما رواه في أصول الكافي:  
كصحيحة زرارة، عن أحدهما عليهما السلام:

١٢- الكافي ١/٣٦٢ ح ٤ و ٥ و ٨.  
(١٢) أثبتناها لضرورة السياق.

(١٤) نصائح الهدى: ٢٢ و ما بعدها، و راجع في أمر النصّ على إمامة الإمامين موسى الكاظم و الحسن العسكري عليهما السلام: الكافي ١/٢٤٥-٢٤٨ و ٢٦١-٢٦٤ و ٤٤١ ح ٤٤٢ و ٣، كفاية الأثر: ٢٥٥-٢٦٣- و ٢٨٢-٢٨٨ و مواضع أخرى مختلفة منه، الإرشاد ٢٢٠-٢١٦/٢ و ٣١٤-٣٢٠، إعلام الوری: ٢٩٤-٣٠٠ و ٣٦٧-٣٧٠.

الصفحة

ما عُبِدَ اللهُ بشيءٍ مثل البداء (١٥).  
 و معتبرة هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام:  
 ما عَظَّمَ اللهُ (بشيءٍ مثل) البداء (١٦).  
 و صحيحة الريان، عن الرضا عليه السلام:  
 ما بعث الله نبيًّا قطَّ إلا بتحريم الخمر و أن يقرَّ اللهُ بالبداء (١٧).  
 و نحوها معتبرتا مرآزم وجهم، عن أبي عبدالله عليه السلام (١٨).  
 فإن الاعتراف بمجرد أنَّهُ يظهر اللهُ من الأمور ما لم يكن محتسباً- بل كان  
 المحتسب غيره- ليس له أهمية بالنسبة إلى جلال الله.  
 إذن، فالفضل المذكور و الأهمية الكبرى للاعتراف

١٥- الكافي ١١٢/١ ح ١.

١٦- الكافي ١١٢/١ ذح ١، وفيه بدل ما بين القوسين: بمثل.

(١٧)- الكافي ١١٥/١ ح ١٥.

١٨- قال مرآزم: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ما تنبأ نبيٌّ قطَّ حتى يقرَّ اللهُ  
 بخمس خصال: بالبداء، و المشيئة، و السجود، و العبودية، و الطاعة.

الكافي ١١٥/١ ح ١٣.

و قال جهم عن حدثه -: قال أبو عبدالله عليه السلام: أن الله عزَّوَّجَلَّ أخبر محمداً  
 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بما كان منذ كانت الدنيا، و بما يكون إلى انقضاء الدنيا، و أخبره  
 بالمحتوم من ذلك، واستثنى عليه فيما سواه.  
 الكافي ١١٥/١ ح ١٤.

بالبداء ما هو إلا لأنه يرجع إلى الاعتراف بحقيقة الإلهية، و أنَّ الموجد للعالم أنما  
 هو إله موجد بالإرادة و القدرة على مقتضى الحكمة، متصرف بقدرته بما يتراءى من  
 العلل و تعليقاتها التي هي من صنعه و إيجاده، و الخاضعة لتصرف مشيئته فيها، لا  
 أنَّ وجود العالم منوط بالتعليقات الطبيعية و محض اقتضاء الطبيعة العمياء فاقدة  
 الشعور و الإرادة، تعالى اللهُ عما يقولون.

و على ذلك تجري صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام:

ما بعث الله نبيًّا حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار [ له ] (١٩) بالعبودية، و  
 خلع الأنداد، و أن الله يقدم ما يشاء و يؤخر ما يشاء (٢٠).

### فالبداء،

و أنَّ الله يمحو ما يشاء و يثبت، و عنده أم الكتاب، يكون الاعتراف بحقيقتها  
 المعقولة و مدلول الأحاديث، هو الفارق بين الإلهية و الطبيعية، وهو الفارق بين

الاعتراف بحقيقة الإلهية و بين المزاعم المستحيلة في مسألة العقول العشرة المبنية على التقليد الأعمى للفلسفة اليونانية و مزاعم أوهاهما، مع الخبط في أمر الإيجاد بالأرادة والتعليل الطبيعي.

ثم ان مقتضى دلالة العقل والنقل هو أنّ البداء و المحو لا يقعان فيما أخبر الله به أنبياءه و أوصيائهم، وأخبروا به عنه جلّ

١٩- أثبتناه من المصدر.  
(٢٠) الكافي ١/١١٤ ح ٣.

الصفحة  
٢٥

اسمه.

### اما دلالة العقل،

فلأن وقوع ذلك يستلزم عدم وثوق الناس بهم و بأخبارهم، وحمل الناس لهم على الجهل و الكذب على الله، فيسقط محلّهم، و ينقض الغرض من نصبهم للنبوة و الإمامة، و نقض الغرض قبيح و محال على الله جلّ اسمه.

### وامّا النقل،

فمنه ما رواه في أصول الكافي، في صحيحة الفضلي، عن أبي جعفر عليه السلام:

العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، و علم علّمه ملائكته و رسله فأنه سيكون، لا يكذب الله نفسه ولا ملائكته و لا رسله، و علم عنده مخزون يقّم منه ما يشاء، ويؤخر منه ما يشاء، ويثبت ما يشاء(٢١).

و نحوها صحيحة الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام (٢٢) و رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٢٣).

### و ايضاً:

أنّ الأنبياء و الأئمة لا يخبرون عن المغيبات من

٢١- الكافي ١/١١٤ ح ٦.

٢٢- قال الفضيل: سيمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من الأمور أمور موقوفة عند الله، يقّم منها ما يشاء و يؤخر منها ما يشاء. الكافي ١/١١٤ ح ٧.

٢٣- قال أبو بصير: قال أبو عبدالله عليه السلام: أن الله علمين، علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، و علم علّمه ملائكته و رسله وأنبياءه فنحن نعلمه. الكافي ١/١١٤ ح ٨.

اطّلاعهم على الأسباب و قوانينها، التي هي معرض للبداء و المحو - كما يسمّيها الناس بالنفوس الفلكية والألواح القدرية- إن هي إلا أسماء- فإنه اعتماد على الظن، وهو خلاف وظيفتهم الكريمة، و يلزم من ذلك أن يجعلوا أنفسهم معرضاً لعدم الوثوق بهم، وعدّ الناس لهم من الكاذبين حينما يظهر خلاف ما أخبروا به، وهذا نقض لغرضهم في دعوة الناس إلى الله وإلى قبول أقوالهم و إرشادهم و تصديقهم، و نقض الغرض قبيح مستحيل على المعصوم.

إذن، فلا يخبرون الناس بالغيب اعتماداً على الأسباب أو الألواح القدرية- كما يقال و يزعم -، و إن كانوا أكمل البشر في تلك العلوم.

و مما يشهد لذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله في بعض المواطن: ولولا آية سبقت في كتاب الله - و هي قوله تعالى: **(يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب)** لأخبرتكم بما يكون إلى يوم القيامة(٢٤).

يريد- صلوات الله عليه- أن هذه العلوم المستندة إلى سير الأسباب و التسببيات و التقدير هو أعلم الناس بها، و أكملهم فيها، و لكنّه لا يعتمد عليها، ولا يخبر الناس

---

٢٤- ورد الحديث باختلاف يسير في المصادر التالية: التوحيد: ٣٠٥، أمالي الصدوق: ٢٨٠ ب ٥٥ ح ١، الاحتجاج: ٢٥٨، قرب الإسناد: ٢٥٢ ح ١٢٦٦، و عنها في بحار الأنوار ٩٧/٤ ح ٤ و٥.

بمد الليلها، لأنها معرض للمحو.

### فالمحصّل مما ذكرناه:

أنّ المحو والإثبات في الآية الكريمة ليس المراد منها إفناء الموجود و إبقاءه، أو تجديد موجود آخر.

و أن البداء و المحو لا يتعلق بما في أم الكتاب، ولا بما يخبر الله به أنبياءه و الأئمة، ولا بما يخبرون به عن الله من أنباء الغيب، ولا يخبرون عما هو معرض للبداء و المحو، صلوات الله و سلامه عليهم.

والحمد لله أولاً و آخراً

\*\*\*

## البداء في التكوين تأليف آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي

بسم الله الرحمن الرحيم

### توطئة

[لما كان] النسخ في الأحكام و هو في أفق التشريع، [و كذا البداء] و هو في أفق التكوين.

و بمناسبة خفاء معنى البداء على كثير من علماء المسلمين، و أنهم نسبوا إلى الشيعة ما هم برآء منه، و أنهم لم يحسنوا في الفهم، و لم يحسنوا في النقد! و ليتهم إذ لم يعرفوا تثبتوا، أو توقفوا (١) كما تفرضه الأمانة

١- و من الذين لم يثبتوا و لم يتوقفوا [و اختلقوا نسبة الجهل إلى الله تعالى على لسان الشيعة]: الفخر الرازي، عند تفسيره قوله تعالى: **(يحو الله ما يشاء و يثبت...)** قال: قالت الرافضة البداء جاز على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً، ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده. انتهى. [التفسير الكبير ٦٦/١٩ المسألة الخامسة من الشبهة السادسة]. سبحانه اللهم إن هذا إلا اختلاق. و قد حكى الرازي في خاتمة كتاب «المحصل» [ص ٣٦٥] عن سليمان بن جرير كلاماً يقيح منه ذكره، ولا يحسن مني سطره. و إن هذه الكلمة قد صدرت على أثر كلمة أخرى تشابهها، تفوه بها بعض النصارى في حق الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله حينما جاء بأحكام ناسخة لما جاء به قبلها... [أنظر: الهدى إلى دين المصطفى ١/٢٥٧-٢٥٩، أعاجيب الأكاذيب: ٨٢-٨٤ رقم ١١ (م)]. كبرت كلمة تخرج من أفواههم، و سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

في النقل، و كما تقتضيه الحيطة في الحكم، و الورع في الدين. بمناسبة كل ذلك و جب أن نذكر شيئاً في توضيح معنى البداء.

**تمهيد:**

لا ريب في أن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته، و أن وجود أي شيء من  
الممكنات منوط بمشيئة الله تعالى، فإن شاء أوجده، وإن لم يشأ لم يوجد.  
و لا ريب- أيضاً- في أن علم الله سبحانه قد تعلّق بالأشياء كلّها منذ الأزل، و أن  
الأشياء بأجمعها كان لها تعين علمي في علم الله الأزلي، وهذا التعين يعبر عنه  
ب«تقدير الله» تارة، وب«قضائه» تارة أخرى.

و لكنّ تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم و لا ينافي قدرته  
تعالى عليها حين إيجادها، فإنّ الممكن لا يزال منوطاً بتعلّق مشيئة الله بوجوده، التي  
قد يعبر عنها بالإختيار، و قد يعبر عنها بالإرادة.  
فإن تعلقت المشيئة به وجد، و إلا لم يوجد.  
والعلم الإلهي يتعلّق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية؛ لأن  
انكشاف الشيء لا يزيد على واقع ذلك الشيء، فإذا كان الواقع منوطاً بمشيئة الله  
تعالى كان العلم متعلقاً به على هذه الحالة، وإلا لم يكن العلم علماً به على وجهه، و  
انكشافاً له على واقعه.

### **فمعنى تقدير الله تعالى للأشياء و قضائه بها:**

أن الأشياء - جميعها - كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل - على ما هي  
عليه- من أنّ وجودها معلق على أن تتعلّق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح  
والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف، والتي يحيط بها العلم الإلهي.

### **موقف اليهود من قدرة الله**

و ذهبت اليهود إلى أنّ قلم التقدير و القضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل  
استحال أن تتعلّق المشيئة بخلافه؛ و من أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض  
والبسط والأخذ

و الإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير و لا يمكن فيها التغيير (٢).



و من الغريب أنهم - قاتلهم الله- التزموا بسلب القدرة عن الله، و لم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أنّ الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، و بأفعال العبيد على حدّ سواء.

### موقع البداء عند الشيعة

ثم إن البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنما يقع في القضاء غير المحتوم، أما المحتوم منه فلا يتخلف، و لا بدّ من أن تتعلّق المشيئة بما تعلق به القضاء. و توضيح ذلك أنّ القضاء على ثلاثة أقسام:

٢- و هذه بعض الأخبار الدالة على مشيئة الله تعالى في خلقه: روى الصدوق في كتابي «التوحيد» و «معاني الأخبار» بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في قول الله عزو جل: **(وقالت اليهود بدالله مغلولية)**: لم يعنوا أنه هكذا، و لكنهم قالوا: قد فرغ من الأمر، فلا يزيد ولا ينقص. فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم **(علت أيديهم و لعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء)** ألم تسمع الله عزوجل يقول: **(يمحو الله ما يشاء ويثبت و عنده أم الكتاب)**. [التوحيد ١٦٧ ح ١، معاني الأخبار: ١٨ ح ١٥].  
وروى العياشي، عن يعقوب بن شعيب، و عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام، نحو ذلك. [تفسير العياشي ١/٣٣٠ ح ١٤٦ و ١٤٧].  
هذه الروايات و غيرها- مما ذكره في هذه الرسالة - موجودة في كتاب البحار لشيخنا المجلسي، ٩٢/٤-١٣٤ (ج ٢ ص ١٣١-١٤٢ ط كمباني).

### أقسام القضاء الألهي

#### الأول:

قضاء الله الذي لم يطلع عليه أحداً من خلقه، و العلم المخزون الذي استأثره لنفسه.

و لا ريب في أنّ البداء لا يقع في هذا القسم، بل ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام أنّ البداء إنما ينشأ من هذا العلم.

روى الشيخ الصدوق في «العيون» بإسناده عن الحسن ابن محمد النوفلي، أنّ الرضا عليه السلام قال لسليمان المروري:

«رويت عن أبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إنّ الله عزّو جلّ علمين: علماً مخزوناً مكنوناً، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء؛ و علماً علمه ملائكته و رسله، فالعلماء من أهل البيت نبيك يعلمونه... (٣).

و روى الشيخ محمد بن الحسن الصفار في «بصائر الدرجات» بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

٣- عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٨١/١ باب ١٢ في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع سليمان المرزبي، وفيه: «نبينا» بدل «نبيك»، وعنه في بحار الأنوار ٩٥/٤ ح ٢ (باب البداء والنسخ، ج ٢ ص ١٣٢ ط كمانبي) - و كان المتن منقولاً من البحار.

الصفحة  
٣٦

«إنّ الله علمين: علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء؛ و علم علمه ملائكته و رسله و أنبياءه، و نحن نعلمه» (٤).

### الثاني:

قضاء الله الذي أخبر نبيه و ملائكته بأنّه سيقع حتماً.  
و لا ريب في أنّ هذا القسم - أيضاً - لا يقع فيه البداء، و إن اختلف عن القسم الأول بأن البداء لا ينشأ منه.

قال الرضا عليه السلام لسليمان المرزبي - في الرواية المتقدمة - عن الصدوق:  
«إنّ علياً عليه السلام كان يقول: العلم علمان: فعلم علمه الله ملائكته و رسله، فما علمه ملائكته و رسله فأنه يكون، و لا يكذب نفسه و لا ملائكته و لا رسله؛ و علم عنده مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، يقدم منه ما يشاء، و يؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء و يثبت ما يشاء» (٥).

و روى العياشي، عن الفضيل، قال: سمعت أبا جعفر

٤- بصائر الدرجات: ١٢٩ ح ٢، و عنه في بحار الأنوار ١٠٩/٤ ح ٢٧ (باب البداء والنسخ، ج ٢ ص ١٣٦ ط كمانبي) - و كان المتن منقولاً من البحار، و الكافي ١١٤/١ ح ٨ وفيه: «فنحن» بدل «ونحن»، و عنه في الوافي ٥١٣/١ ح ٤١٤ (باب البداء، ج ١ ص ١١٣).  
٥- عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٨٢/١ (باب ١٣)، و رواه الشيخ الكليني عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام في الكافي ١١٤/١ ح ٦ باختلاف يسير، و عنه في الوافي ٥١٢/١ ح ٤١٢ (باب البداء ج ص ١١٣).

الصفحة  
٣٧

عليه السلام يقول:

«من الأمور أمور محومة جائية لا محالة، و من الأمور أمور موقوفة عند الله، يقدم منها ما يشاء، ويمحو ما يشاء، و يثبت منها ما يشاء، لم يطلع على ذلك أحداً -

يعني الموقوفة- فأما ما جاء ت به الرسل فهي كائنة، لا يكذب نفسه، ولا نبيه، و لا ملائكته»(٦).

### الثالث:

قضاء الله الذي أخبر نبيه و ملائكته بوقوعه في الخارج، إلا أنه موقوف على أن لا تتعلق مشيئة الله بخلافه.

وهذا القسم هو الذي يقع فيه البداء:

**(يمحو الله ما يشاء و يثبت و عنده أمّ الكتاب)(٧) (لله الأمر من قبل و من بعد)**

(٨).

و قد دلت على ذلك روايات كثيرة، منها هذه:

١ - ما في «تفسير علي بن إبراهيم» عن عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله

عليه السلام، قال :

«إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة و الروح و الكتبة إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما

يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة، فإذا أراد الله أن يقدم شيئاً، أو يؤخره، أو

ينقص شيئاً،

- 
- ٦- تفسير العياشي ٢/٢١٧ ح ٦٥ باختلاف يسير، و عنه في بحار الأنوار ٤/١١٩ ح ٥٨ (باب البداء و النسخ ج ٢ ص ١٢٣ ط كميني)- و كان المتن منقولاً من البحار-.
- ٧- سورة الرعد ١٢:٣٩.
- ٨- سورة الروم ٣٠:٤.

أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثم أثبت الذي أراده.

قلت: و كل شيء هو عند الله مثبت في كتاب؟

قال: نعم.

قلت: فأَيُّ شيء يكون بعده؟

قال: سبحان الله ! ثم يحدث الله أيضاً ما يشاء، تبارك و تعالى»(٩).

٢ - ما في تفسيره أيضاً، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر و أبي عبدالله و

أبي الحسن عليهم السلام، في تفسير قوله تعالى: **(فيها يفرق كل أمر حكيم) (١٠)**.

«أي: يقدر الله كل أمر من اللحق و من الباطل، و ما يكون في تلك السنة، و له

فيه البداء و المشيئة، يقدم ما يشاء و يؤخر ما يشاء من الآجال و الأزاق و البلايا و

الأعراض و الأمراض، و يزيد فيها ما يشاء و ينقص ما يشاء...» (١١).

٣ - ما في كتاب «الأحتجاج» عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:  
«لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان، و بما يكون، و بما هو كائن إلى يوم  
القيامة، و هي هذه الآية: **(يمحو)**

٩- تفسير القمي ٣٦٦/١ بأختلاف يسير، و عنه في بحار الأنوار ٩٩/٤ ح ٩ (باب البدء و  
النسخ ج ٢ ص ١٣٣ ط كمباني) - و كان المتن منقولاً من البحار.  
١٠- سورة الدخان: ٤٤.  
١١- تفسير القمي ٣٦٦/١، و عنه في بحار الأنوار ١٠١/٤ ح ١٢ (باب البدء والنسخ ج ٢  
ص ١٣٤ ط كمباني) - و كان المتن منقولاً من البحار.

الصفحة  
٣٩

**الله... (١٣).**

و روى الصدوق في «الأمالي» و «التوحيد» بإسناده عن الأصبغ، عن  
أمير المؤمنين عليه السلام، مثله (١٣).

٤ - ما في «تفسير العياشي» عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:  
«كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: لولا آية في كتاب الله لحدثتكم بما يكون  
إلى يوم القيامة.  
فقلت: آية آية؟

قال: قول الله: **(يمحو الله...)** (١٤).

٥ - ما في «قرب اللإ سناد» عن البزنطي، عن الرضا عليه السلام قال:  
«قال أبو عبد الله، و أبو جعفر، و علي بن الحسين، و الحسين بن علي، و الحسن بي  
علي، و علي بن أبي طالب عليهم السلام: و الله لولا آية في كتاب الله لحدثناكم بما  
يكون إلى أن تقوم الساعة: **(يمحو الله...)**» (١٥).

١٢- الأحتجاج: ٢٥٨ (ص ١٣٧، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف).  
١٣- الأمالي: ٢٨٠ ح ١ ب ٥٥، التوحيد: ٣٠٥، و عنهما في بحار الأنوار ٩٧/٤ ح ٤. (م).  
١٤- تفسير العياشي ٢١٥/٢ ح ٥٩، و عنه في بحار الأنوار ١١٨/٤ ح ٥٢ (باب البدء و  
النسخ ج ٢ ص ١٣٩ ط كمباني) - و كان المتن منقولاً من البحار.  
١٥- قرب الإسناد: ٢٥٢ ح ١٢٦٦، و عنه في بحار الأنوار ٩٧/٤ ح ٥ (باب البدء و النسخ ج  
٢ ص ١٣٣ ط كمباني) - و كان المتن منقولاً من البحار.

الصفحة  
٤٠

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على وقوع البدء في القضاء الموقوف.

## وخلص القول:

إن القضاء الحتمي المعبر عنه باللوح المحفوظ، وبألم الكتاب، والعلم المخزون عند الله، يستحيل أن يقع فيه البداء.

و كيف يتصور فيه البداء؟! و أنّ الله سبحانه عالم بجميع الأشياء منذ الأزل، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض و لا في السماء.

روى الصدوق في «إكمال الدين» بإسناده عن أبي بصير و سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«من زعم أنّ الله عزّو جلّ يبدو له في شيء [اليوم] (١٦) لم يعلمه أمس فابراً أو منه» (١٧).

وروى العياشي عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، يقول:  
«إن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء و يثبت ما يشاء، و عنده أم الكتاب.

١٦- أثبتناه من المصدر.(م).

١٧- إكمال الدين: ٧٠، وعنه في بحار الأنوار/٤/١١١ ح ٣٠ (باب البداء و النسخ ج ٢ ص ١٣٦)- و كان المتن منقولاً من البحار.

و قال: فكلّ أمر يريد الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلا و قد كان في علمه، إن الله لا يبدو له من جهل» (١٨).

و روى أيضاً عن عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«سئل عن قول الله: **(يمحو الله...)**.

قال: إن ذلك الكتاب كتاب يمحو الله [فيه] (١٩) ما يشاء و يثبت، فمن ذلك الذي يردّ الدعاء القضاء، و ذلك الدعاء مكتوب عليه: الذي يردّ به القضاء، حتى إذا صار إلى أم الكتاب لم يغن الدعاء فيه شيئاً» (٢٠).

و روى الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» بإسناده عن البنظي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال:

«قال] (٢١) علي بن الحسين، و علي بن أبي طالب قبله، و محمد بن علي، و جعفر بن محمد: كيف لنا بالحديث مع هذه الآية: **(يمحو الله...)** فأما من قال بأن الله تعالى لا يعلم

١٨- تفسير العياشي ٢١٨/٢ ح ٧١ وفيه: «لكل» بدل «فكل»، و عنه في بحار الأنوار/٤/١٢١ ح ٦٣ (باب البداء و النسخ ج ٢ ص ١٣٩) - و كان المتن منقولاً من البحار-  
٢١- أثبتناه من المصدر.(م).

الصفحة  
٤٢

الشيء إلا بعد كونه، فقد كفر و خرج عن التوحيد»(٢٢).  
والروايات الأثورة عن أهل البيت عليهم السلام أن الله لم يزل عالماً قبل أن يخلق الخلق، فهي فوق حد الإحصاء (٢٣)، و قد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية طبقاً لكتاب الله و سنة رسوله، جرياً على ما يقتضيه حكم العقل الفطري الصحيح.

٢٢- الغيبة: ٤٢٠ ح ٤٢٠، و عنه في بحار الأنوار/٤/١١٥ ذح ٤٠(باب البداء و النسخ ج ٢ ص ١٣٦ ط كمياني)- و كان المتن منقولاً من البحار-  
و روى الشيخ الكليني بإسناده عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «مابدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له».  
الكافي ١١٤/١ ح ٩، و عنه في الوافي ٥١٤/١ ح ٤١٦ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).  
٢٣- أنظر ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - في: الكافي ٦٧/١ ح ٢ باب أدنى المعرفة، و ٨٤-٨٢/١ ح ٦٠١ باب صفات الذات، و ١٠٤/١-١٠٩ ح ١ و ٤ و ٦ باب جوامع التوحيد، و ١١٥/١ ح ١١٦ باب البداء، التوحيد: ١٣٥ ح ٥ و ٦، و ص ١٣٦ ح ٨، و ص ١٢٧ ح ٩ باب العلم، و ص ١٣٩-١٤٨ ح ١٩٠-١ باب صفات الذات و صفات الأفعال.  
و كذا ما ورد في تفسير قوله تعالى: **(و ما يعمر من معمر و لا ينقص من عمره إلا في كتاب)** سورة فاطر ١١:٣٥، و قوله تعالى: **(كل يوم هو في شأن)** سورة الرحمن ٢٩:٥٥، و قوله تعالى: **(ما أصاب من مصيبة في الأرض و لا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير)** سورة الحديد ٥٧:٢٢، و قوله تعالى: **(إنا أنزلناه في ليلة القدر...)** سورة القدر ٩٧:١-٥ وغيرها كثير.(م).

الصفحة  
٤٣

## ثمرة الاعتقاد بالبداء

### والبداء:

انما يكون في القضاء الموقوف، المعبر عنه بلوح المحو و اللإثبات. و الالتزام بجواز البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى الله سبحانه، و ليس في هذا الالتزام ما ينافي عظمته و جلاله.

### فالقول بالبداء:

هو الاعتراف الصريح بأن العالم تحت سلطان الله و قدرته في حدوثه و بقائه، و أنّ إرادة الله نافذة في الأشياء أزلاً و ابداً.  
بل وفي القول بالبداء يتضح الفارق بين العلم الإلهي و بين علم المخلوقين.

فعلم المخلوقين- و إن كانوا أنبياء أو أوصياء- لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى، فإنّ بعضاً منهم و إن كان عالماً- بتعليم الله إياه - بجميع عوالم الممكنات لا يحيط بما أحاط به علم الله المخزون الذي استأثر به لنفسه، فإنه لا يعلم بمشيئة الله تعالى- لوجود شيء- أو عدم مشيئته إلا حيث يخبره الله تعالى به على نحو الختم.

### و القول بالبداء:

يوجب انقطاع العبد إلى الله، و طلبه إجابة دعائه منه، و كفاية مهماته، و توفيقه للطاعة، و إبعاده عن المعصية.

فإن إنكار البداء والالتزام بأن ما جرى به قلم التقدير

الصفحة

٤٤

كائن لا محالة- دون استثناء- يلزمه بأس المعتقد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه. فإنّ ما يطلبه العبد من ربّه إن كان قد جرى قلم التقدير بإنفاذه فهو كائن لا محالة، و لا حاجة إلى الدعاء و التوسّل.

و إن كان قد جرى القلم بخلافه لم يقع أبداً، و لم ينفعه الدعاء و التضرّع. و إذا بيّس العبد من إجابة دعائه ترك التضرع لخالقه، حيث لا فائدة في ذلك، و كذلك الحال في سائر العبادات والصدقات التي ورد عن المعصومين عليهم السلام انها تزيد في العمر أو في الرزق، أو غير ذلك ممّا يطلبه العبد. وهذا هوسرّ ما ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام من الاهتمام بشأن البداء.

فقد روى الصدوق في كتابه «التوحيد بإسناده عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، قال:

«ما عبد الله عزّو جلّ بشيء مثل البداء.»(٢٤).

وروى بإسناده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

٢٤- التوحيد: ٣٣٢ ح ١(باب البداء ص ٢٧٢ ط سنة ١٢٨٦، و في نسخة أخرى: «أفضل من البداء» بدل «مثل البداء»)، ورواه الشيخ الكليني أيضاً في الكافي ١/١١٢ ح ١، وعنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٣(باب البداء ج ١ ص ١١٣).

الصفحة

٤٥

«ما عظم الله عزّو جلّ بمثل البداء» (٢٥).

و روى و بإسناده عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «ما بعث الله عزوجل نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار بالعبودية، و خلع الأنداد، و أنّ الله يقَدِّم ما يشاء و يؤخّر ما يشاء» (٣٦).

### والسرّ في هذا الاهتمام:

أنّ إنكار البداء يشترك بالنتيجة مع القول بأنّ الله غير قادر على أن يغيّر ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ فإنّ كلا القولين يؤيس العبد من إجابة دعائه، و ذلك يوجب عدم توجّهه في طلباته إلى ربّه.

---

٢٥- التوحيد: ٣٣٣ ح ٢ (باب البداء ص ٢٧٢ ط سنة ١٣٨٦)، و رواه الشيخ الكليني أيضاً في الكافي ١١٣/١ ذ ح ١، و عنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٤ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).  
٢٦- التوحيد: ٣٣٣ ح ٢ (باب البداء ص ٢٧٢ ط سنة ١٣٨٦)، و رواه الشيخ الكليني أيضاً في الكافي ١١٤/١ ح ٣ وفيه: «الإقرار له»، و عنه في الوافي ١/٥١٠ ح ٤٠٦ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).  
[ و روى الشيه الكليني بإسناده عن مالك الجهني، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه. الكافي ١١٥/١ ح ١٢ (م). ]

## حقيقة البداء عند الشيعة

### وعلى الجملة:

فإنّ البداء- بالمعنى الذي تقول به الشيعة الإمامية- هو من الإبداء (الإظهار) حقيقة (٢٧)، و إطلاق لفظ البداء عليه مبني على التيزيل و الإطلاق بعلاقة المشاركة؛ وقد أطلق بهذا المعنى في بعض الروايات من طرق أهل السنة.  
روى البخاري بإسناده عن أبي عمرة، أنّ أبا هريرة حدّثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

«إنّ ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأعمى، وأقرع، بدا الله عزّ و جلّ أن يبتليهم ن فبعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص...» (٢٨).

و قد وقع نظير ذلك في كثير من الاستعمالات القرآنية:

كقوله تعالى: (الآن خفف الله عنكم و علم أنّ فيكم ضعفاً) (٢٩).

وقوله تعالى: (لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً) (٣٠).

و قوله تعالى: (لنبلوهم أيهم أحسن عملاً) (٣١).

---



- ٢٧- أنظر مادة «بدا» من: لسان العرب ٦٥/١٤ و الصحاح ٦/٢٢٧٨. (م).  
 ٢٨- صحيح البخاري ٢٠٨/٤ (١٤٦/٤) باب ما ذكر عن بني إسرائيل.  
 ٢٩- سورة الأنفال: ٦٦.  
 ٣٠- سورة الكهف: ١٨.  
 ٣١- سورة الكهف: ٧.

و ما أكثر الروايات من طرق أهل السنة في أنّ الصدقة و الدعاء يغيّران القضاء (٣٢).

أما ما وقع في كلمات المعصومين عليهم السلام من الإنباء بالحوادث المستقبلية، فتحقيق الحال فيها: أنّ المعصوم متى ما أخبر بوقوع أمر مستقبل على سبيل الحتم و الجزم، و دون تعليق، فذلك يدلّ أنّ ما أخبر به مما جرى به القضاء المحتوم، وهذا هو القسم الثاني (الحتمي) من أقسام القضاء المتقدّمة؛ و قد علمت أنّ مثله ليس موضعاً للبداء، فإنّ الله لا يكذب نفسه و لانبئيه. و متى ما أخبر المعصوم بشيء معلقاً على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، و نصب قرينةً - متّصلة أو منفصلة -

٣٢- و من الروايات التي تفيد أنّ الدعاء يغيّر القضاء ما يلي:  
 . روى سليمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: لا يردّ القضاء إلا الدعاء، و لا يزيد في العمر إلا البر.  
 رواه الترمذي في سننه ٤٤٨/٤ ح ٢١٣٩ (٣٥٠/٨) باب ما جاء: لا يردّ القدر إلا الدعاء).  
 و روى ثوبان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، و إن الرجل ليحرم الرزق بخطينة يعملها [ أو: بالذنب يصيبه].  
 رواه ابن ماجة في سننه ٣٥/١ ح ٩٠ [ و١٢٣٤/٢ ح ٤٠٢٢ ] [٢٤/١] باب في القدر، و رواه الحاكم في المستدرک ٤٩٣/١ و صححه و لم يتعقبه الذهبي، و رواه أحمد في مسنده ٢٧٧/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢.  
 و الروايات بهذا المعنى كثيرة تطلب من مظانها.  
 على ذلك، فهذا الخبر إنما يدلّ على جريان القضاء الموقوف، الذي هو موضع البداء. و الخبر الذي أخبر به المعصوم صادق و إن جرى فيه البداء، و تعلقت المشيئة الإلهية بخلافه، فإنّ الخبر - كما عرفت - منوط بأن لا تخالفه المشيئة.  
 روى العياشي عن عمرو بن الحمق، قال:  
 «دخلت علي أمير المؤمنين عليه السلام حين ضرب على قرنه، فقال لي: يا عمرو، إني مفارقكم. ثم قال: بينة السبعين فيها بلاء...  
 فقلت: بأبي أنت و أمي، قلت: إلى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رضاء؟  
 قال: نعم يا عمرو، إن بعد البلاء رضاء... و ذكر آية (يمحو الله...) (٣٣).  
 ٣٣- تفسير العياشي ٢١٧/٢ ح ٦٨، و عنه في بحار الأنوار ١١٩/٤ ح ٦٠. (م).

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الاحتجاج على أهل اللجاج، لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ق٥٦) تعليق: السيد محمد باقر الموسوي الخراساني، نشر: دارالمرتضى، مشهد/١٤٠٣ هـ (مصور على طبعة مؤسسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٣ هـ).
- ٣- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، للشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان العكبري البغدادي (٣٣٦-٤١٣هـ) تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، قم/١٤١٣هـ.
- ٤- أعاجيب الأكاذيب، للشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢-١٣٥٢هـ) إعداد: السيد محمد علي الحكيم، نشر: دار الإمام السجاد عليه السلام، قم/١٤١٢هـ.
- ٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي، المتوفى سنة ١٣٩٦هـ، الطبعة السادسة، نشر: دارالعلم للملبيين، بيروت/١٩٨٤م.
- ٦- إعلام الوري بأعلام الهدى، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، تقديم: السيد محمد مهدي الخراساني، الطبعة الثالثة، منشورات دار الكتب الإسلامية، طهران، بالتصوير على طبعة النجف الأشرف.
- ٧- أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، تحقيق: السيد حسن الأمين، نشر: دارالتعارف، بيروت/١٤٠٣هـ.
- ٨- إكمال الدين و إتمام النعمة، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن

- علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١هـ، تصحيح و تعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة نشر الإسلام التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم/١٤٠٥هـ.
- ٩- الأمالي، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١هـ، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، نشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٠هـ.
- ١٠- بحار الأنوار، لشيخ الإسلام العلامة محمد باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠هـ، الطبعة الثانية، نشر: مؤسسة الوفاء، بيروت/١٤٠٣ هجرية.
- ١١- بصائر الدرجات الكبرى، لشيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، المتوفى سنة ٢٩٠هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي، طهران/١٤٠٤هـ.

- ١٢- تفسير العياشي، لأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي (ق ٥٣هـ) تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- ١٣- تفسير القمي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ق ٣ و ٤هـ) تصحيح و تعليق: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مؤسسة دار الكتاب، قم/١٤٠٤ هـ (مصورة على طبعة بيروت الثانية، سنة ١٣٨٧هـ).
- ١٤- التفسير الكبير، للفخر الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ، الطبعة الثالثة.
- ١٥- التوحيد، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١ هـ، تصحيح و تعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

في الحوزة العلمية، قم.

- ١٦- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للعلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفى سنة ١٣٨٩هـ، الطبعة الثالثة، نشر: دار الأضواء، بيروت/١٤٠٣ هـ.
- ١٧- سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧-٢٧٥هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر.
- ١٨- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة (٢٠٩-٢٩٧هـ) تحقيق و شرح: أحمد محمد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٩- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت/١٤٠٤ هـ.
- ٢٠- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (١٩٤-٢٥٦) تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١- عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١ هـ، تصحيح: السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر: انتشارات جهان، طهران.
- ٢٢- الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عبدالله الطهراني و الشيخ علي أحمد ناصح، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم/١٤١١ هـ.

- (ق٣٥) تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت-عليهم السلام - لإحياء التراث، قم/١٤١٣هـ.
- ٢٤ - الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ، تصحيح: الشيخ نجم الدين الآملي، تعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: المكتبة الإسلامية، طهران/١٣٨٨هـ.
- ٢٥- كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، لأبي القاسم علي ابن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي(ق٥٤) تحقيق: السيد عبداللطيف الحسيني الكوه كمرى الخوئي، نشر: انتشارات بيدار، قم/١٤٠١هـ.
- ٢٦- الكنى و الألقاب، للمحدّث الشيخ عباس قمي، المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ، تصحيح: السيد حسن الحسيني اللواساني النجفي، مطبعة العرفان، صيدا/١٣٥٧هـ.
- ٢٧- لسان العرب، لابن منظور المصري، أدب الحوزة، قم/١٤٠٥هـ(مصور).
- ٢٨- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١هـ، تصحيح: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم/١٣٦١هـ.ش.
- ٢٩- محصل افكار المتقدّمين والمتأخّرين، لفخرالدين محمد بن عمر الخطيب الرازي(٥٤٤-٦٠٦هـ) تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، الطبعة الأولى، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت/١٤٠٤هـ.
- ٣٠- المستدرک علی الصحیحین، للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، نشر: دار الفكر، بيروت/١٣٩٨ هـ.

- ٣١- مسند أحمد بن حنبل، نشر: دار الفكر، بيروت.
- ٣٢- معجم رجال الحديث، لآية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي(١٣١٧-١٤١٣هـ) الطبعة الثالثة، بيروت/١٤٠٣هـ، منشورات مدينة العلم -قم.
- ٣٣- نصائح الهدى والدين، للشيخ محمد جواد البلاغي(١٢٨٢-١٣٥٢ هـ) الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، بغداد/١٣٣٩ هـ.

- ٣٤- نقباء البشر في القرن الرابع عشر (طبقات أعلام الشيعة)، للعلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ، تعليق: السيد عبدالعزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية، نشر: دارالمرتضى، مشهد/١٤٠٤ هـ.
- ٣٥- الهدى إلى دين المصطفى، للشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢-١٣٥٢ هـ) نشر: دارالكتب الإسلامية، قم (مصور على الطبعة الثانية- النجف الأشرف).
- ٣٦- الوافي، للمحدث الشيخ محمد محسن الفيض الكاشاني، المتوفى سنة ١٠٩١ هـ، نشر: مكتبة الإمام أميرالمؤمنين علي عليه السلام، أصفهان/١٤٠٦ هـ.